INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البدون في الكويت

منذ ما يقارب الستون عاماً، ولم يطرأ أي تغيير يُذكر على قضية البدون في الكويت سوى ازدياد في السنوات مع ازدياد في المعاناة نتيجة الممارسات العنصرية للجهاز المركزي في التضييق على الأشخاص العديمي الجنسية.

حتى عام 1986 كان يتمتع البدون بحقوق تقارب إلى حدٍ كبير الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون، إلا أن السلطات الكويتية، ومن بعد هذا التاريخ، جردت عديمي الجنسية من بطاقة الحالة المدنية التي تؤهل حامليها التمتع بالحقوق المدنية، لترتكب بحقهم جريمة إنسانية واجتماعية تحرمهم من كامل حقوقهم وتجعل منهم فئة مضطهدة تتحكم بها السلطات بالضغط عليهم للقبول بالشروط الأسوأ للمعيشة.

أكثر من 130,000 شخص لا يحملون الجنسية في الكويت، تلك الفئة السكانية محرومة من كافة حقوقها المدنية من استخراج الوثائق الرسمية والتنقل بحرية والسفر والعمل والتعليم والعلاج وغيرها من الحقوق بسبب فرض الدولة لقيود شديدة عليهم لإضعافهم قانونياً واجتماعياً واقتصادياً.

يقول أحدهم: "كيف أكون مواطناً وأنا محروم من جميع حقوقي تقريباً؟."

"أنا كويتي مع وقف التنفيذ"

كما لا يحق لعديمي الجنسية الإقامة في الكويت وتملك أي مسكن وأماكن تواجدهم تقتصر على أحياء مهملة على أطراف البلاد في ظروف معيشية صعبة، فحرمانهم من حق العمل والحصول على راتب معيشي مناسب يجعل حلمهم في إقطتان منزل في مدينة الكويت شبه مستحيل.

انتهاكات دولة الكويت تجاه البدون:

- في عام 2011، انتهكت الكويت ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي صادقت عليه باستخدام العنف والقوة المفرطة لقمع المظاهرات السلمية للبدون التي تهدف إلى إيصال صوتهم ومطالهم والتعبير عن أوجاعهم المعيشية.
  الحق في التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي وانتقاد ممارسات الجهاز المركزي بحقهم هو حق مشروع يجب على دولة الكويت احترامه.
- ممارسة سياسة التمييز العنصري بحق تلك الفئة السكانية بات واضح من خلال القرارات اليومية التي تصدر عن الجهاز المركزي والتي تُذكرهم يومياً بأنهم فئة مستضعفة ولا يمكن معاملتهم تحت أي ظرف كالمواطنين الكويتيين.
  وحسب شهادة وردت إلى حساب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان من إحدى البدون يؤكد فيها أن:

"الجهاز المركزي يستغل الظروف السيئة للبدون ويطلب منهم توقيع تعهد على صحة المعلومات التي يتم تلفيقها والاعتراف فيها بامتلاك جنسية احد الدول المجاورة او دول افريقية ويشرط عليك هذا الجهاز ان توقع على التعهد الخطي دون ان تشاهد المعلومات المكتوبة بالبطاقة (توقع بعدها تشاهد ما مكتوب) وخلاف ذلك سوف يتم حرمانك من جميع مقومات الحياة ... علماً ان اغلب البدون يمتلك وثائق واحصاءات في عام 1965 وما يسبق ذلك واغلبهم خدموا في الجيش والشرطة الكويتية وفي قطاع النفط ....!"

كما سعى الجهاز المركزي إلى تصنيف البدون إلى أربع فئات وتعطى كل فئة ميزات محدودة مما أدى إلى خلق الحساسية ضمن بين تلك الفئات. مع التذكير أن الدستور الكويتي في المادة 29 أكد على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"

وقد استغلت الحكومة الناحية الطائفية للتهرب من حل مشكلة البدون فأوهمت النواب السنة بأن اغلب البدون من المذهب الشيعي وإذا تم تجنيسهم سوف تعلوا اصوات الشيعة في الكويت.

خوف الحكومة من هذا الخطر الديمغرافي في التوزع الطائفي كان مستثنى منه زجّ قرابة 700000 (سبعمائة ألف) مواطن جديد يحمل معظمهم الجنسية السعودية بالأصل ليتم تجنيسه مزدوجاً بالجنسية الكويتية.

وفي خطوة أخرى لترسيخ التمييز البغيض ضد البدون قامت حكومة دولة الكويت برفض القانون الذي يمنح الجنسية الكويتية "لغير المسلم" وتعديل القانون السابق الذي يشترط أن يكون مسلماً والذي صوتت عليه اللجنة التشريعية والقانونية ورده لمجلس الأمة لتكون تلك الخطوة رغم ما تحمله من إيجابية بإلغاء الشرط الديني من قانون التجنيس لكنها في المقابل وسعت دائرة التمييز العنصري تجاه البدون الذين لهم الحق والاولوية في الحصول على الجنسية.

- انتهاكات حقوق الطفل:
  - ✓ استبعدت الحكومة الكويتية أطفال البدون من التعليم وحظرت كافة التبرعات التي تساهم في عملية التعليم لأفراد البدون. كما أن الأطفال البدون الملتحقين بالمدارس التي تتقاضى رسوماً يحصلون على تعليم أسوأ من الذي يحصل عليه الأطفال الكويتيين وغالباً ما يُطلب من أطفال البدون دفع رسوم إضافية.

    رغم أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي صادقت عليه الكويت يكفل للجميع حق الحصول على التعليم الأساسي والإلزامي المجاني.
  - ✓ نحو 15 ألف طفل من فئة البدون لا يمتلكون شهادات ميلاد، بسبب قيود أمنية على آبائهم مما يسهم في حرمانهم من التعليم والعلاج وممارسة حياتهم بشكل طبيعي.
- التعذيب والاعتقال التعسفي: على خلفية التجمعات السلمية التي قام بها البدون للتعبير عن مطالبهم وحقوقهم المسلوبة، قامت العناصر الأمنية باعتقالات تعسفية واسعة طالت عدد كبير من البدون ومارست بحقهم أسوء أنواع التعذيب مستندة إلى القانون الكويتي الذي يمنع غير الكويتيين من المشاركة

في التجمعات العامة، على الرغم من ادعاءات الحكومة بأن البدون يتمتعون بحقوق الإنسان في تساوٍ مع مواطني الكويت.

البدون في الكويت يعيشون معاناة معيشية كبرى، محرومون من أدنى الحقوق فهم مجرد أرقام فقط في أرشيف الجهاز المركزي دون الاعتبار للوجود الإنساني والكرامة والعزة وهذا بحد ذاته أبشع أنواع الانتهاكات بحق الإنسان والإنسانية.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يجدد مناشدته للأمم المتحدة لوضع حد لمعاناة البدون في الكويت ضمن جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان ومساعدة دولة الكويت بوضع حلول جذرية لحل هذه الإشكالية وتسليط الضوء على انتهاكات دولة الكويت لحقوق البدون. وإنشاء لجان أممية مختصة من قبل المقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات تشرف على معالجة تلك القضية لتجنب أي ذريعة للحكومة الكويتية في المماطلة بحل تلك القضية والتحقيق بكافة الانتهاكات المرتكبة بحق تلك الفئة الإنسانية.

ويطالب المجلس السلطات الكويتية بإلغاء كامل الأنظمة والقوانين التي تقوم على أساس التمييز العنصري ضد البدون وإعطائهم كامل حقوقهم المدنية ومن بينها حق اللجوء للقضاء للطعن بقرارات الجهاز المركزي المجحفة بحقهم. والبدء بعملية التجنيس دون زرع عواقب أو إعطاء مبررات واهية لإطالة تلك العملية.

ويجب على الكويت احترام حرية التعبير عن الرأي والتجمع السلمي للبدون دون اللجوء إلى القوة المفرطة لإسكاتهم، وتقديم ضمانات بعدم التعرض لهم. كما على الجهاز المركزي التوقف عن التضييق على فئة البدون والتعامل معها بازدراء غير لائق بالإنسانية.

وأخيراً، يرى المجلس أنه من المعيب على دولة الكويت الوقوف عاجزه على مدى 60 عاماً عن حل قضية عديمي الجنسية التي لا تتطلب سوى تشريع قانوني بسيط يمكنه إيقاف معاناة أكثر من 130.000 ألف نسمة.